

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تجدد إعارة الأستاذ عبد المنعم يونس عمارة المستشار المساعد بمجلس الدولة ، للعمل مستشاراً قانونياً ومديراً للإدارة العامة للشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للبتروول ، لمدة سنة تبدأ من ١/٥/١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤه إعارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإجارة .

مادة ٢ - تجدد إعارة كل من :

الأستاذ محمد مصطفى عوض الله زهران ، المستشار المساعد بمجلس الدولة .

الأستاذ محمد فتحي عبد الخالق ، النائب بمجلس الدولة .

للمعمل بالمؤسسة المصرية العامة للصانع الحربية لمدة سنة تبدأ بالنسبة لكل منهما من أول يناير سنة ١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤه إعارتهما السابقة ، مع استمرار شغل الوظيفتين بدرجةيهما بالمجلس أثناء فترة الإجارة .

مادة ٣ - تجدد إعارة الأستاذ عبد السلام فهمي البيهوني القواهرى المستشار المساعد بمجلس الدولة ، للعمل بإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة لمدة سنة تبدأ من ١٠/١/١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤه إعارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإجارة

مادة ٤ - تجدد إعارة الأستاذ علي علي بكر النائب بمجلس الدولة للعمل مستشاراً قانونياً وأمين سر مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري لمدة سنة تبدأ من ١/٤/١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤه إعارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإجارة .

مادة ٥ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن ديوان الموظفين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٥٠ لسنة ١٩٦٣ بتعيين سيادته مديرا عاما للإدارة العامة لشئون العمال بديوان الموظفين ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشروط الإعارة وإجراءاتها ؛

وعلى ميزانية الديوان للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

### قرر :

مادة ١ - يعار السيد / عبد العزيز فهمي الريدي ، مدير عام الإدارة العامة لشئون العمال بديوان الموظفين عضواً بمجلس إدارة شركة النيل العامة للطرق الصحراوية لمدة سنة واحدة .

مادة ٢ - على رئيس المجلس التنفيذي تنفيذ هذا القرار ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٢ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٦٤

تعيين مرتب وبدل تمثيل رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

### قرر :

مادة ١ - تجدد إعارة الأستاذ أحمد علي حسن الصديق المستشار المساعد بمجلس الدولة ، للعمل مديراً عاماً للكتب الفني بوزارة الأوقاف لمدة سنة تبدأ من ١٣/١/١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارته السابقة ، مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٢ - تجدد إعارة كل من :

الأستاذ عبد الفتاح محمد الشاطر ، المستشار المساعد بمجلس الدولة .

الأستاذ محمد المهدي عبد الله مليحي ، النائب بمجلس الدولة .

للعمل بإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة لمدة سنة تبدأ من ١/٧/١٩٦٤ بالنسبة للأول ، ومن ١/٥/١٩٦٤ بالنسبة للثاني التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارتهما السابقة ، مع استمرار شغل الوظيفتين بدرجةيهما بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٣ - تجدد إعارة الأستاذ محمد زكي عبد المجيد الشاذلي ، النائب بمجلس الدولة ، للعمل بالمؤسسة المصرية العامة لتمير الصحارى لمدة سنة تبدأ من ١/٣/١٩٦٤ التاريخ التالي لانتهاؤ مدة إعارته السابقة مع استمرار شغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٤ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٢ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٤

باعارة السيد / عبد العزيز فهمي الريدي ، المدير العام بديوان الموظفين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛